

بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"مسؤولية الدول عن الأفعال الدولية غير المشروعة"
البند 76 من جدول الأعمال
نيويورك، 13 أكتوبر 2025
يلقيه السيد محمد فايز بوشدوب، وزير مفوض

—0—

السيد الرئيس،

تود الجزائر، في مستهل بيانها، أن تعرب عن شكرها وتقديرها للأمين العام على تقاريره القيمة المقدمة بموجب القرار 77/97، ولاسيما الوثيقتين A/80/156 و A/80/76، اللتين تضمان على التوالي تعليقات الدول الأعضاء والمعلومات المستقاة من قرارات وأحكام المحاكم والهيئات القضائية الدولية ذات الصلة بتطبيق مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين.

ونشيد، بهذا الصدد، بالجهود الحثيثة التي بذلتها لجنة القانون الدولي في إعداد هذه المواد، والتي تمثل ثمرة عمل مطوّل ومتوازن، يعكس على نحو شامل اجتهادات القضاء الدولي وممارسات الدول، بما في ذلك قرارات محكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ومحاكم التحكيم الدولية.

كما يثني وفد بلادي على الأمانة العامة لإعدادها المذكرة المتعلقة بالخيارات الإجرائية حول سبل المضي قدماً في النظر في هذه المواد، وهو جهد يسهم في إرساء مقاربة مؤسسية بناءة توجه عمل اللجنة السادسة في هذا الموضوع الهام والحيوي والذي يندرج في صميم بنية القانون الدولي العام، ويجسد صلته بمبادئ المساواة، وسيادة القانون، والمساواة في السيادة بين الدول، كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

كما نتوجه بخالص التهاني إلى السيد بدرو سلبوبودا من البرازيل على تعيينه رئيساً للفريق العامل المعني بموضوع مسؤولية الدول، ونؤكد دعمنا الكامل له في قيادة أعمال الفريق بما يسهم في تحقيق تقدم توافقي ملموس خلال هذه الدورة.

السيد الرئيس،

تري الجزائر أن موضوع مسؤولية الدول يعدّ من أهم المواضيع التي تناولتها لجنة القانون الدولي، لما له من أثر مباشر في تعزيز مشروعية النظام القانوني الدولي، وضمان المساواة والمساواة بين الدول في تحمل تبعات أفعالها الدولية. فالمسؤولية الدولية لا تشكل مجرد مفهوم قانوني، بل هي ركيزة أساسية في العلاقة بين سيادة الدولة واحترام القانون الدولي، بما يضمن أن السيادة لا تمارس في فراغ قانوني، بل في إطار التزامات واضحة تجاه المجتمع الدولي.

وبعد مرور أكثر من عقدين على اعتماد لجنة القانون الدولي لموادها المتعلقة بمسؤولية الدول سنة 2001، يتضح من خلال التطبيق العملي والاجتهاد القضائي أن هذه المواد قد اكتسبت سلطة مرجعية واسعة النطاق. فالعديد من أحكامها أضحت تعبيراً عن القانون العرفي الدولي، كما تؤكد ذلك الاشارات المتكررة إليها في قرارات محكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة، والمحاكم الإقليمية، وهيئات تسوية المنازعات المختلفة.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، ترى الجزائر بأن الوقت قد حان للنظر الجاد في إمكانية تحويل هذه المواد إلى اتفاقية دولية ملزمة، تكون بمثابة الإطار المعياري الجامع لمبادئ وأحكام المسؤولية الدولية للدول. فإضفاء الطابع التعاهدي على هذه القواعد سيساهم في تعزيز اليقين القانوني و يتيح للدول أداة قانونية واضحة وموحدة لمعالجة قضايا المسؤولية في علاقاتها الدولية.

وبهذا الخصوص فإننا نرى بأن تطوير نظام قانوني فعال لمسؤولية الدول يجب أن يستند إلى المبادئ التالية:

— احترام المساواة في السيادة بين الدول كأساس للعلاقات الدولية ولتطبيق المسؤولية دون تمييز أو إنتقائية،

— عدم جواز الإفلات من العقاب الدولي عند ارتكاب أفعال تنطوي على خرق جسيم للقواعد الآمرة في القانون الدولي،

— حماية الحقوق المكتسبة للدول المتضررة من الأفعال غير المشروعة، وتمكينها من سبل العدالة والإنصاف،

— تعزيز الالتزامات الجماعية تجاه المجتمع الدولي ككل، ولا سيما في حالة الأفعال التي تمس السلم والأمن الدوليين أو حقوق الشعوب، لاسيما تلك المتعلقة بحقوقها في تقرير مصيرها.

السيد الرئيس،

رغم التوافق العام بين الدول حول العديد من أحكام هذه المواد، لاحظنا خلال المناقشات السابقة استمرار وجود تباين في وجهات النظر بشأن بعض المسائل الجوهرية، لاسيما ما يتصل بالأحكام المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للالتزامات المترتبة على الدول تجاه المجتمع الدولي بأسره، وبالإجراءات المضادة التي يمكن أن تتخذها الدول غير المتضررة.

إن تردد بعض الدول في قبول إطار قانوني ملزم في شكل اتفاقية ناتج في الغالب عن مخاوف من تحمل التبعات القانونية لأفعالها غير المشروعة، ولاسيما تلك التي تنتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، أو عن رغبة في تجنب الضغوط السياسية الرامية إلى إرساء نظام قانوني صلب في هذا المجال، متجاهلة في ذلك بأن المصلحة الجماعية للمجتمع الدولي يجب أن تسمو على الاعتبارات السياسية الضيقة.

وفي هذا الإطار، يرى وفد بلادي أنه من الضروري مواصلة المناقشات الموضوعية والمعمقة داخل اللجنة السادسة، والتي تملك المؤهلات الكاملة لتقود هذه العملية من خلال مناقشات سنوية منتظمة، على أساس أسئلة إرشادية تتيح للوفود تبادل الآراء القانونية، وتقييم الممارسات الدولية المستجدة بهدف بناء التوافق بين الدول الأعضاء حول المسائل الخلافية. وتدعو الجزائر إلى أن تتوج هذه العملية بحلول الدورة الثالثة والثمانين للجمعية العامة بتوافق حول إطلاق مفاوضات حكومية رسمية لصياغة اتفاقية دولية حول مسؤولية الدول.

وبهذا الخصوص نلح أيضا عل أهمية إدراج آلية فعالة لتسوية النزاعات ضمن هذه الاتفاقية المستقبلية، لضمان التطبيق المنسق لأحكامها ومنع سوء استخدام الإجراءات المضادة في العلاقات الثنائية بين الدول. كما أن المواد المتعلقة بالتعويض عن الضرر سوف تسهم بدورها في تعزيز سيادة القانون وتسيير سبل الانتصاف القانونية على المستوى الدولي.

ختاماً، السيد الرئيس، تجدد الجزائر التزامها بالمشاركة البناءة والموضوعية في المناقشات المقبلة حول هذا الموضوع الهام انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن تعزيز النظام القانوني الدولي القائم على احترام المسؤولية والمسائلة يمثل ركناً أساسياً في سبيل تحقيق العدالة الدولية وترسيخها، وصون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً.